

PROVISIONAL

S/PV.3211
11 May 1993

N/A COLLECTION

MAY 13 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١١ أيار/مايو ١٩٩٣، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس:	فورونتسوف	(الاتحاد الروسي)
<u>الأعضاء:</u>	اسبانيا	السيد يانيز بارنويغو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد عكهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني
	نيوزيلندا	السيد أوبراين
	هنغاريا	السيد بوداي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أبرايت
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/25492)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص؛ ويرد هذا

التقرير في الوثيقة S/25492.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/25693، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/25647، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة

١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا

فسأعتبر أن الأمر على هذا النحو.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات قبل التصويت.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

أعلن الوفد الروسي في مناسبات عديدة موقفه من موضوع تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم

في قبرص.

إننا إذ نشاطر قلق الأمين العام وعدد من أعضاء مجلس الأمن، وقلق الدول المساهمة بوحديات عسكرية، إزاء الحالة الصعبة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، نعتقد في المقام الأول أن هناك حاجة إلى تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة قبرص. ونحن نعتقد أن من المهم بصفة خاصة أن نركز الآن كامل الاهتمام على إيصال الطرفين القبرصيين إلى حلول توفيقية للمشاكل المعقدة المتصلة بإيجاد تسوية للمشكلة القبرصية خلال الجولة القادمة للمفاوضات بين الطائفتين التي ستبدأ في ٢٤ أيار/مايو. ونحن على استعداد، أيضاً، لمواصلة البحث عن سبل ضمان الربط بين استمرار عملية الأمم المتحدة في قبرص وتكثيف عملية إيجاد تسوية سلمية.

ومع ذلك، لا تزال لدينا اعتراضات أساسية على التغييرات التي اقترحت كأساس لتمويل القوة. ونحن لا نرى أن من المواتي أن يغطي التمويل الإلزامي هذه العملية التي كانت تغطي تكاليفها بالكامل حتى الآن على أساس طوعي.

إن الاتحاد الروسي يشيد بالجهود التي بذلها مقدم مشروع القرار بجعل الخطة الجديدة لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تعبر عن مبدأ تغطية الأطراف المعنية لنفقات القوة. ولكننا لا نود أن نخلق سابقة للرفض الكامل في ممارسة الأمم المتحدة لمبدأ التمويل الطوعي لعمليات حفظ السلم. لقد اضطررنا في السابق للموافقة على قرارات صعبة بالانتقال إلى الإسهامات الإلزامية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتغطية العملية في الصومال وأيضاً لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. وباعتماد القرار المقترح اليوم لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، لن تبقى هناك عمليات تدفع تكاليفها على أساس طوعي. وهذا شيء لا يمكننا أن نوافق عليه.

واستناداً إلى هذه الآراء، ووفقاً للتعليمات التي تلقيتها من حكومتني، فإن وفد الاتحاد الروسي سوف يضطر إلى التصويت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25693. ونود مرة أخرى أن نؤكد أن موقف روسيا من هذه المسألة ليس مرده اعتبارات سياسية. إن هذا الموقف تمليه الاعتبارات العملية البحتة لحكومة الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالطرق التي يتطور بها توسيع عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلم وفيما يتعلق بنهج تمويل نفقات تلك العمليات، التي تتزايد أيضا. وفي رأينا، يجب أن يكون دور الإسهامات الطوعية متزايدا لا متناقصا.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25693.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون : الاتحاد الروسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد، ولم يمتنع أحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نتيجة للتصويت السلبي لعضو دائم في مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه حتما ليست الفرصة الأولى التي يقترح فيها الأمين العام على المجلس أن يكون تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من الميزانية العادية بدلا من المساهمات الطوعية التي ظلت تمويل على أساسها منذ حال خلاف غامض من خلافات الحرب الباردة دون الاتفاق على اتباع النمط المعتاد للتمويل عند إنشاء القوة منذ حوالي ٢٩ عاما. ولكن في كل مناسبة سابقة ناقش فيها المجلس هذا الأمر، كانت حجة التمويل من الميزانية حجة الإنصاف. وهي حجة قوية ولكنها للأسف لم تقبل. فمن الصعب حقا أن نبرر أن عبء تمويل قوة حفظ السلام هذه ينبغي أن يقع على عاتق المساهمين بالقوات والآخرين المستعدين للتطوع، وألا يمولها جميع الأعضاء. شأنها شأن عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. ولقد أثار الأمين العام هذه النقطة مرارا وتكرارا، وما برحت حكومتي تؤيده.

ولكن في هذه المناسبة، تطرح القضية على المجلس لا على أساس الإنصاف فحسب، مع أن عدم إنصاف الترتيبات الحالية يصبح من الأصعب تحمله مع كل عام يمر، ولكن على أساس الضرورة. فلقد حذرنا الأمين العام من أنه مع استمرار انسحاب بعض المساهمين بالقوات، وعندما يبدأ أحد المساهمين

بالقوات الهامين القلائل المتبقين بالانسحاب في بحر أسابيج، فإن القوة ستجد نفسها في منتصف جزيران/يونيه عاجزة عن الاضطلاع بالولاية التي أناطها بها هذا المجلس.

ولو كان المجلس لا يريد أن يدير ظهره لعملية حفظ السلم في قبرص لكان من الضروري بوضوح أن يبت في مسألة التمويل، في ضوء الدليل الواضح على أنه لا يمكن الإبقاء على القوة على أساس المساهمات الطوعية وحدها. ولهذا عرض وفدي مشروع القرار على المجلس وطلب البت فيه اليوم. لقد أجريت مفاوضات طويلة ودقيقة لطمأنة لجميع أعضاء المجلس. وأن عدم الوصول بمشروع القرار الى مرحلة البت فيه الآن كان سيكون في قمة عدم تقدير المسؤولية، بالنظر الى قرب الموعد الذي ستتوقف فيه القوة عن كونها قادرة على الاضطلاع بولايتها.

تجد حكومتي قرار الاتحاد الروسي التصويت ضد مشروع القرار هذا أمرا مؤسفا وغير متناسب. هو مؤسف لأنه يهدد كامل عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، وبالتالي يمكن أن يهدد أيضا بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، التي ترمي الى إيجاد حل لمشاكل الجزيرة. وهو مؤسف أيضا لأن القرار الذي يطرحه مشروع القرار أمام المجلس لا يثير بأي حال أي قضايا مبدئية كبرى. ونرى أن التصويت ضد مشروع القرار غير متناسب البتة، في ضوء الآثار المالية البالغة التواضع المترتبة على الاتحاد الروسي، نظرا الى أنه الآن، بفضل كرم الحكومتين القبرصية واليونانية، ستواصل تغطية نسبة كبيرة من نفقات هذه العملية على أساس المساهمات الطوعية. وعلى أساس تقدير ميزانية الأمم المتحدة ستصل النفقات الى ٤٧,٤ مليون دولار أمريكي في السنة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، ومنها ٢٥ مليون دولار أمريكي ستكون مساهمات طوعية من اليونان وقبرص، والحد الأقصى الذي سيدفع من الميزانية العادية سيكون ٢٢,٤ مليون دولار، وهذا يتطلب إسهاما سنويا من الاتحاد الروسي مقداره ١,٩ مليون دولار. وهذا بالمقارنة بمساهمة روسيا لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة التي بلغت ٧٣,٧ مليون دولار خلال السنة والنصف الماضيتين، ولعملية الأمم المتحدة في الصومال (يونيسوم - ٢)، البالغة ٢٥,٦ مليون دولار عن فترة الشهرين الأولى فقط، ولعملية الأمم المتحدة في موزامبيق البالغة ١١,٩ مليون دولار عن فترة سبعة أشهر.

لقد صوت الاتحاد السوفياتي لصالح هذه العمليات الثلاث خلال الأشهر الثلاثة الماضية، كما فعل وفدي. وعلاوة على هذا، ليس هناك إمكانية أن ينتقل مشروع القرار الحالي عملية المساهمات الطوعية الى الميزانية العادية. إن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، حتى مع اعتماد مشروع القرار هذا، ستبقى عملية حفظ سلام تمول الى حد كبير من المساهمات الطوعية، بأكثر من ٥٠ في المائة. وفي ظل هذه الظروف، تناشد حكومتي الاتحاد الروسي أن يعيد النظر في القرار الذي اتخذته اليوم، وأن يوافق على وضع تمويل القوة على أساس سليم يتمشى مع الخطوط التي اقترحتها الأمين العام. لقد شاركت حكومتي بنشاط في دعم عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، وفي تأييد جهود الأمناء العامين المتعاقبين لصنع السلام، وما برحنا نقوم بذلك منذ البداية. ويحدونا الأمل أن يكون في مقدورنا الاستمرار في القيام بذلك بالرغم من الصعاب الملحة، ولكن من الحماسة أن ننكر أن تصويت اليوم يشكل نكسة خطيرة لمثل هذه العمليات. فلنأمل ألا يطول أمد هذه النكسة.

السيدة أبرايث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعتقد

اعتقاداً قوياً أن وجود قوة فعالة لحفظ السلم في قبرص عنصر هام للحفاظ على جو يؤدي الى نجاح المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الطائفتين القبرصيتين. وبالتالي فإننا نأسف لاستخدام الاتحاد الروسي لحق النقض ونعتقد أن هناك حاجة ماسة الى استمرار المناقشات بشأن إيجاد وسيلة للحفاظ على قوة مستقرة في قبرص.

عند النظر في تمويل قوة الأمم المتحدة في قبرص، حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تقرر ما إذا كان التمويل من خلال المساهمات الطوعية يبقى خياراً يعول عليه للحفاظ على قوة فعالة. ومناقشاتنا مع الحكومات الأخرى جعلتنا نخلص، وكذلك الأمين العام، الى أنه لا يعول عليه.

ونظراً لأهمية الإبقاء على قوة فعالية للأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وللافتقار الواضح الى الوسائل البديلة للقيام بذلك، فقد أيدت حكومة الولايات المتحدة مشروع القرار هذا. وكنا نأمل أن تؤيده جميع الوفود أيضاً.

ومع ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة تتفهم وتشاطر بعض الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الروسي بشأن المسألة الأوسع، مسألة تمويل عمليات صيانة السلم. لقد أثار استعمال حق النقض الروسي علامة استفهام حول تمويل عبء صيانة السلم المطرد والمتزايد التكاليف. إن التباينات في جدول الأنصبة المقررة الحالي لتمويل عمليات صيانة السلم قد بدأت تشكل في مقدرتنا على الاضطلاع بعمل الأمم المتحدة. وسيأتي اليوم الذي نرى فيه البلدان المحتاجة وهي تتصل برقم الهاتف ٩١١ العالمي فتجده مشغولا. لقد حان الوقت لتناول هذه المسألة بطريقة جادة لإيجاد حلول عاجلة في إطار "خطة للسلام". في هذا الصدد، هناك عنصران في مناقشة جرت بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص يستحقان مزيدا من الانتباه وتطبيقا أوسع نطاقا. أولا، نعتقد أنه عندما يمكن القيام بذلك، يتعين على البلدان التي تخدم مصالحها على أتم وجه بعملية حفظ السلم أن تسهم مساهمة كبيرة في تكلفتها. وبالتالي، فإننا نرحب بالعروض المتزايدة بشكل ملحوظ للتمويل الطوعي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم من جانب حكومتي قبرص واليونان. فهذه المساهمات كانت ستقلل إلى حد كبير الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. ونتوقع أن تكفل مواصلة هذه المساهمات الطوعية في المستقبل بألا يكون هناك زيادة في الاشتراكات.

ثانيا، لقد أيدنا مضمون هذا القرار أن المجلس لم يعد على استعداد لقبول التزامات مفتوحة لصيانة السلم لا ترتبط بحسم النزاعات. فما من عملية ينبغي أن تستمر إلى ما لا نهاية. وفي هذه الحالة، يجب أن نضمن أن يبقى وجود قوة الأمم المتحدة حافزا للوصول إلى تسوية وألا يصبح عاملا يديم الوضع الراهن. ولدى استعراضنا لهذه الخيارات بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وتجديد ولاية قوات حفظ السلم الأخرى في المستقبل، يجدر بنا أن نبقى هذين المبدأين حاضرين بقوة في أذهاننا. أما وقد قلنا هذا، فإننا مازلنا نعتقد أن وجود قوة فعالة لصيانة السلم في قبرص عنصر هام للحفاظ على مناخ يفضي إلى نجاح المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الطائفتين القبرصيتين.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ان استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض بشأن مشروع القرار المتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص يمثل دون أدنى شك حدثا هاما ليس بالضرورة للأسباب التي دعت إليه - والتي نرى أنها كما ذكر الرئيس تستحق تأييد مجلس الأمن - بل لما يمثل بوجه خاص من رمز للتمسك والمشاركة واللاديمقراطية، أي حق النقض. وفي سان فرانسيسكو، تعرض هذا الامتياز لانتقاد شديد من جانب ممثلي العديد من البلدان التي وقعت على الميثاق. أما الأسباب التي طرحت في ذلك الوقت للحفاظ على حق النقض فلم تعد صالحة الآن، بدليل ان حق النقض استخدم اليوم أساسا لأسباب مالية، حسبما ذكر السفير فووتستوف بنفسه، وهو الرئيس الحالي للمجلس.

إن أول انتقاد لحق النقض يرجع الى عام ١٩٤٥. وقد وصفه وزير خارجية استراليا آنذاك، هيربرت اينات، بأنه خدعة سخيفة. ولكن لم ينظر في إلغاء حق النقض قبل نيسان/ابريل ١٩٤٧ ومن جانب الكونغرس في الولايات المتحدة بالذات، وذلك بسبب موقف الاتحاد السوفياتي إزاء برنامجي الأمم المتحدة لمساعدة اليونان وتركيا - ومن قبيل المصادفة في المنطقة نفسها من العالم التي نبحتها اليوم، ولكن لأسباب مختلفة كليا.

وفي ذلك العام بالذات، قال ممثل بلدي إن فنزويلا تتمسك تمسكا شديدا بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأمم، وهو ما لم يكن يتفق مع الامتياز الممنوح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بموجب المادة ٢٧ من الميثاق. وقال إن هذه القضية أثرت في هيئة الأمم المتحدة.

ومنذ عام ١٦٥٣ كان يوجد في بولندا قانون يعرف بحق النقض يعطي السلطة للفرد لوقف التشريع في البرلمان البولندي. وكان يكفي أن يقول عضو واحد الكلمات اللاتينية التي معناها "لا أسمح بذلك" كي ينطبق حق النقض على أي تدبير. ولقد ظل القانون، على نحو لا يصدق، مطبقا طيلة أكثر من ٢٠٠ عام. بيد أن بولندا ألغته منذ حوالي ١٥٠ عاما، ولكن ما لا يصدق هو أن هذا القانون والامتياز لا يزالان قائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ان رئيس بلدي السيد كارلوس اندرياس بيريز أعرب لدى مخاطبة الجمعية العامة عام ١٩٩١ عن قلقه إزاء هذه المسألة وقال إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون هيئة تمثيلية، وأنه لا ينبغي لأي عضو أن تكون لديه السلطة لرفض ما تراه الأغلبية في الأمم المتحدة. وقد اقترح رئيس فنزويلا حينئذ، ونحن نكرر الاقتراح اليوم، إنشاء لجنة من الخبراء لدراسة أساس جديد للمنظمة ولعمل مجلس الأمن. أما البلدان التي تتمتع اليوم بامتياز حق النقض فتبقى أعضاء دائمين في المجلس، بل يمكن أن يزيد عددها. والقرارات المتعلقة بالأمن الجماعي، فإنها تحتاج على الأقل إلى التصويت المناسب من جانب الأعضاء في المجلس لكي يعبر عن الإرادة العامة للمجتمع الدولي.

إننا نشعر بالقلق لأن هذا القرار يمكن أن يؤثر في العملية التفاوضية الجارية التي أعيد تنشيطها مؤخرا تحت قيادة الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي. ونحن نأسف لهذا القرار، حيث أنه سيخلف آثارا سياسية كان يمكن لأطراف النزاع تجنبها لو لم يكن الامتياز التعسفي المتمثل بحق النقض موجودا. واليوم، ومهما كان السبب، استخدم حق النقض ضد الجانب المالي لعملية حفظ السلم. أما غدا، فيمكن أن يكون له أهمية كبرى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. لذلك يجب علينا أن نعرب عن رفضنا لاستخدام حق النقض اليوم وغدا على حد سواء.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد بلدي أيد مشروع

القرار S/25693 لكي نسجل التقدم المحرز، ولكي لا نعترض توافق الآراء الذي بدأ يبزغ بشأن هذا النص. ونحن نأسف لأن المفاوضات التي جرت طوال الأسبوع الفائت لم تستطع التغلب على الاعتراضات التي جاءت من البعض على الرغم من الروح التوفيقية التي أبداهما الجميع.

ومع ذلك، فإننا نرى أن عجز المجلس عن اعتماد مشروع القرار لا يعني نهاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص؛ بل لا يعني سوى أن النص يحتاج إلى مزيد من التحسين وأن الأمر يتطلب مشاورات إضافية بغية التوصل، في فترة زمنية معقولة، إلى حل يكون مقبولا من الجميع.

وأعتقد أن من الأهمية بمكان الترحيب بالمبادرات السخية من جانب حكومتي قبرص واليونان، وهي المبادرات التي دلت على شعورهما بالمسؤولية وعلى ألقهما إزاء الإمساك بزمام أحد العناصر المتعلقة بأمنهما. إن هذه الجهود الإضافية تستحق الذكر عندما يقدم المجلس على إعادة تحديد هيكل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، ذلك أن من الواضح أن الإسهامات الطوعية التي تكملها الأنصبة المقررة للأعضاء عنصر ضروري للمحافظة على القوة.

وما من شك لدي في أن مهمتنا ستتيسر إلى حد أبعد إذا أظهرت دلائل على الشجاعة السياسية والخيال للمجلس أن الأطراف تعتزم الإسراع بالحل السياسي لمنازعاتها لو أبدت الأطراف ارادة لا تقبل الجدل في سبيل المصالحة. إن الدول الأوروبية الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا يتعين عليها حينئذ أن تحدد، بوصفه هدفا له الأولوية، تطبيق مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الذي ألزمت نفسها به. ومن شأن ذلك أن يسمح لقوة الأمم المتحدة بأن تصبح على وجه السرعة قوة مراقبة ذات ولاية تتمثل في الإشراف على تنفيذ تدابير بناء الثقة وعملية المصالحة.

السيد بوداي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بأسف وقد هنغاريا بحق لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25693. إن المجلس ما فتىء يعمل طيلة سنوات عديدة على أساس التعاون الوثيق بين أعضائه، وخصوصا على أساس التعاون الوثيق بين الأعضاء الدائمين فيه. إن اتفاق أصوات الأعضاء الدائمين، بموجب المادة ٢٧ من الميثاق، الأمر الذي يظهر الحقائق الجديدة في العالم، جعل عمل المجلس أكثر فعالية من أي وقت مضى في تاريخه. وإننا نأمل صادقين أن أحداث اليوم لن تشكل بأي شكل من الأشكال سابقة، وانها لن تعرقل وفاء هذا المجلس لمسؤولياته في المستقبل.

إن وفد بلدي يعتبر أن دور قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص هام وحاسم للحفاظ على الهدوء في الجزيرة في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات بين الأطراف من خلال جهود

الوساطة المتجددة للأمين العام التي بلغت منعطفًا جديدًا وهامًا. إن إرساء تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص على أساس سليم، الأمر الذي يتطلب تقديم توضيحات من جانب كل عضو في المنظمة، يخدم هذا الغرض تمامًا، أي إبقاء عملية الأمن والسلم حية، وهي عملية حيوية جدًا بالنسبة للشعب القبرصي الذي يعيش على جانبي الخط الأخضر.

وفي هذا المنعطف، اسمحوا لي أن أعرب عن أملنا في أن مستقبل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لم يتقرر في هذه الجلسة، وفي أن المشاورات ستستمر بهدف إيجاد حلول كافية ومقبولة للمسائل المتعلقة بهذه القضية.

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت نيوزيلندا من بين المساهمين الأوائل في عملية حفظ السلم في قبرص في منتصف الستينات. وكان من الصعب في ذلك الحين أن نتنبأ بأن العملية ستظل قائمة بعد ثلاثين عاما تقريبا، لكن من المؤسف جدا أن نشهد اليوم ممارسة حق النقض التي منعت من اتخاذ قرار عادل ومنطقي وعملي بشأن مشروع القرار الذي صوتت نيوزيلندا مؤيدة له.

وفي حين ترحب نيوزيلندا بالثبرعات المقدمة لعملية حفظ السلم في الماضي والتبرعات المستقبلية المعلن عنها، ترى نيوزيلندا أن دعم حفظ السلم هو في التحليل النهائي مسؤولية جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وتدعم نيوزيلندا بالكامل الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل للحالة السياسية، وتؤيد في هذا الصدد الجولة القادمة للمحادثات التي سيجريها الأمين العام في وقت لاحق من هذا الشهر مع الأطراف في نيويورك. إن هذه الجهود ينبغي أن تستمر.

ونيوزيلندا، بوصفها دولة جزرية عضوا في الكمنولث، تتطلع إلى حل دائم مبكر في قبرص، حل يعني أن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لم تعد مطلوبة، ونفتنم هذه الفرصة للإشادة بذوي الخوذ الزرق الذين عملوا في قبرص على مدى السنوات من أجل تحقيق سلم دائم. وهم يستحقون من هذا المجلس ما هو أفضل من قرار اليوم المؤسف. وعلاوة على ذلك فإن التصويت يرسل رسالة متنافرة تماما في الوقت الذي توشك الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات حفظ سلم أخرى ذات أهمية حيوية.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): صوت الوفد الصيني اليوم مؤيدا لمشروع القرار، اعتقادا منه بأنه يعبر عن مبدأ التنوع في تمويل عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يجد هذا المبدأ تعبيرا له في العمليات التي ستقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلم في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥